

يجب على الجمعية الرياضية تنفيذ الالتزامات المحمولة عليها بمقتضى التشريع الجاري به العمل ومن مساهمات أنظمة الضمان الاجتماعي المنصوص عليها بالقانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي كما تم تنقيحه وإتمامه بالتصووص اللاحقة.

52 : يجب على الجمعية ان تلتزم بصرف مواردها على أنشطتها الرياضية وأن تخصص وجوبا عشرين بالمائة على أقل من مداخيلها المتأتية من الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية لتكوين الرياضيين الشبان التابعين لها في ياف المدارس وصغار الأدياني والأدياني والأصاغر.

العنوان السادس: حل الجمعية وتصفية مكاسبها

53 : يقع التصريح بحل الجمعية بصفة تلقائية في إطار جلسة عامة خارقة للعادة.

54 : في صورة حل الجمعية تقرّر الجلسة العامة المنعقدة لهذا الغرض مآل مكاسب الجمعية طبقا للتشريع الجاري به العمل.

العنوان السابع: أحكام مختلفة

55 : لا يعدّ مسؤولو وأعضاء وأجراء الجمعية والمنخرطون فيها مسؤولون شخصيا عن الإلتزامات القانونية للجمعية، ولا يحقّ لدائني الجمعية مطالبتهم بسداد الديون من أموالهم الخاصة.

56 : يجب على الجمعية اللجوء إلى الهيئة المختصة بالتحكيم في النزاعات الرياضية ، لحسم نزاع رياضي تكون طرفا فيه، وذلك بعد إستنفاد وسائل الطعن المخولة لدى الهياكل الجامعية المختصة إبتدائيا وإستئنافيا المنصوص عليها بالنظام الأساسي للجامع(ات) الرياضية المختصة.

57 : يجب على الجمعية إعلام منظورها من الرياضيين والمؤطرين بكافة الأحكام التشريعية والترتيبية المتعلقة بمكافحة تعاطي المنشطات.

الفصل 47 : في صورة حدوث شعور في منصب رئيس الجمعية يتولى مهام رئاستها نائب الرئيس. وفي حالة عدم
يتم انتخاب رئيس للجمعية من بين أعضاء الهيئة المديرة.

الفصل 48 : يجب الدعوة لجلسة عامة انتخابية استثنائية في أي وقت من السنة في صورة حدوث شعور في
الهيئة المديرة يفوق ثلث أعضائها.⁷

وتعهد مهمة الدعوة إلى عقد جلسة عامة انتخابية استثنائية إلى الكاتب العام للجمعية في حالة شعور مناصبي رئيس
الجمعية ونائبه.

وتستكمل الهيئة المديرة الجديدة ما تبقى من فترة نيابة للهيئة المنحلة إلى حين تاريخ انعقاد الجلسة العامة الانتخابية
القادمة.

العنوان الخامس : النظام المالي والمحاسبي

الفصل 49 : تتكون موارد الجمعية من:

- أ- مداخيلها الذاتية المتأتية من نشاطاتها المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بموضوعها.
- ب- معالم الانخراط للأعضاء العاملين والأعضاء الشرفيين.
- ت- التبرعات الممنوحة من قبل الأفراد والمؤسسات إلى الجمعية.
- ث- المنح والمساعدات المالية والعينية المتأتية من السلط العمومية.

الفصل 50 : تتولى الجمعية الرياضية مسك محاسباتها طبقاً لأحكام الفصل 7 مكرر من القانون الأساسي عدد 8 لسنة
2004 المؤرخ في 6 ديسمبر 2004 المتعلق بإتمام القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1995 المؤرخ في 1
فيفري 1995 المتعلق بالهيكل الرياضية ولمعيار المحاسبة الخاص بالهيكل الرياضية (عدد 40) المصادق عليه بقرار
وزير المالية المؤرخ في 21 أوت 2007 .

⁷ يمكن للجمعية أن تحدد ضمن نظامها الأساسي حالات أخرى لعقد جلسة عامة انتخابية استثنائية

رئيس
نائب عام
أمين مال
عضو مكلف

الفصل 27 : تكون كل خدمات أعضاء الهيئة المديرية محابية.

الفصل 28 : تجتمع الهيئة المديرية بصفة دورية وبدعوة من رئيسها مرة كل شهر على الأقل، وكلما دعت الضرورة لعقد اجتماعات من شأنها ضمان حسن سير الجمعية.

ولا يتعقد الاجتماع صحيحا إلا بحضور نصف أعضائها على الأقل وتتخذ الهيئة قراراتها بعد المداولة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وعند تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

وبإذا استحال على الرئيس الحضور يجوز للهيئة المديرية أن تجتمع برئاسة نائب الرئيس، وتدرج كل قرارات الهيئة المديرية بدفتر مرقم خاص بجلساتها ويوقع من قبل الرئيس أو نائب الرئيس.

الفصل 29 : للهيئة المديرية الصلاحيات التامة للقيام بجميع العمليات اللازمة لتحقيق أهداف الجمعية باستثناء القرارات التي هي من مسؤوليات الجمعية العامة كما تقوم :

- بإعداد النظام الداخلي للجمعية الذي يتم أحكام هذا النظام الأساسي وتقع المصادقة عليه من قبل الجمعية العامة.
- بالنظر في قبول الأعضاء ورفضهم مع مراعاة أحكام الفصل السابع من هذا النظام الأساسي،
- بإسناد العضوية الشرفية،
- بالإذن بكونه المخالفات وكونه الأثاث اللازم لنشاط الجمعية وكذلك شراء المعدات والمقتنيات وبيعها والقيام بغير ذلك من العمليات التي تساعد على تنمية موارد الجمعية،
- بالتدابير الأنواع وضبط أجورهم طبقا للقوانين الجاري بها العمل،
- بتوفير الموارد المالية اللازمة لتأمين نشاط الجمعية،
- بالتعاون مع الإعمار الفني لمختص للإشراف على الجوانب الفنية،
- ضمان حقوق الرياضيين الشرطين بالجمعية،
- تأمين الرياضيين والأفراد المستفيدين من كافة الحوادث والأخطار التي تنشأ من ممارسة الرياضة.

الفصل 30 : يمثل الرئيس الجمعية في جميع الحالات وخاصة لدى المحاكم كما يشرف على تسير أعمال الهيئة المديرية ويسهر على تنفيذ مقرراتها ويتولى الرئيس مساعد أو أكثر طبقا للتفويض مسبق منه.

الفصل 31 : يتولى أمين المال التصرف في أموال الجمعية المرخص فيها قضا وصرفا من قبل الهيئة المديرية ويسهر على استخلاص الاشتراكات بصفة منتظمة ويسلك دفتر حسابات مرقما محضى عليه أن يحتفظ بجميع مؤيدات المصاريف للاستظهار بها عند الاقتضاء. ويتولى وجوبا مع رئيس الجمعية الإمضاء على كل الوثائق والوصلات المتعلقة بالعمليات المالية قضا وصرفا.

(1) اتخاذ تدابير على غاية من الأهمية لمصلحة الجمعية.

(2) مراجعة النظام الأساسي للجمعية

(3) حل الجمعية.

وتعقد الجلسة العامة المخارقة للعادة بدعوة من رئيس الجمعية توجه إلى الأعضاء المنخرطين قبل خمسة عشر يوما على الأقل من تاريخ انعقاد الاجتماعات العادية.

بواسطة الصحافة وتتضمن الدعوة وجوبا جدول الأعمال.

الفصل 23:

لا تكون أشغال الجلسة العامة المخارقة للعادة قانونية إلا بحضور ثلثي (2/3) الأعضاء المنخرطين

الأقل، وفي صورة عدم اكتمال النصاب القانوني يقوم رئيس الجمعية بالدعوة لجلسة عامة ثانية في أجل لا يتعدى

خمسة عشر يوما، وتكون مداولاؤها شرعية مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

وفي كل الحالات لا تتخذ القرارات إلا بأغلبية ثلثي (2/3) أصوات الأعضاء الحاضرين.

الباب الثاني : الهيئة المديرية

الفصل 24:

تسير الجمعية هيئة مديرة منتخبة متكونة من رئيس ونائب

رئيس وأعضاء وذلك لمدة 04 سنوات

وتنتخب الجلسة العامة الهيئة المديرية عن طريق الاقتراع.

الفصل 25:

يشترط في عضو الهيئة المديرية :

- 1- أن يكون تونسي الجنسية .
- 2- أن يكون نقي السوابق العدلية ومتمتعا بحقوقه المدنية .
- 3- أن يبلغ سنه 18 عاما على الأقل و 80 على أقصى تقدير في تاريخ إيداع الترشح .³
- 4- أن يكون له إخراج موحد متاين في الجمعية.
- 5- أن لا يكون قد تعرض لعقوبة تتعلق بالإخلال بالأخلاق الرياضية أو بالإيقاف عن النشاط الرياضي بقرار معلل طبقا للقوانين المنظمة للنشاط الرياضي بتونس.

الفصل 26:

تتركب الهيئة المديرية 05 أعضاء :⁴

وتوزع مسؤوليات الهيئة المديرية على النحو التالي:

³ للجمعية أن تضبط بنظامها الأساسي السن الدنيا والسن القصوى للترشح لعضوية الهيئة المديرية كما يمكنها أن لا تحدد سنا قصوى حسب نظامها الأساسي.

⁴ للجمعية أن تضبط بنظامها الأساسي عدد أعضاء الهيئة المديرية الواجب انتخابهم من قبل الجلسة العامة.

17 : تعقد وجوبا الجلسة العامة الانتخابية مرة كل 4 سنوات

18 : تقوم الجلسة العامة الانتخابية :

1- بتعيين مشرفين على عملية الاقتراع وفرز الأصوات.

2- بانتخاب أعضاء الهيئة المديرية .

2- بالإطلاع على التقرير الأدبي المعروض من قبل الهيئة المديرية والمصادقة عليه.

3- بالإطلاع على التقرير المالي المعروض من قبل الهيئة المديرية وعلى تقرير مراقب الحسابات بشأنه والمصادقة عليه.

4- بمناقشة المسائل المدرجة بجدول الأعمال.

5- بتعيين مراقب للحسابات للمدة التالية القادمة، ويكون وجوبا من بين المراقبين المسجلين بهيئة الخبراء المحاسبين للبلاد التونسية.

6- بضبط معلوم الانخراط السنوي.

7- بمراجعة النظام الداخلي للجمعية أو تنقيحه مع التقيد باحكام النظام الأساسي للجمعية

8- بالترخيص في شراء العقارات أو بالتفويت فيها عند الاقتضاء.

الفصل 19 : لا تكون أشغال الجلسة العامة العادية قانونية إلا بحضور أكثر من نصف الأعضاء المنخرطين على الأقل .

وفي صورة عدم اكتمال النصاب القانوني تعقد جلسة عامة ثانية بعد ساعة من موعد عقد الجلسة الأولى بدعوة من رئيس الجمعية، وتكون مداولاها شرعية مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

الفصل 20 : تعقد الجمعية وجوبا جلسة عامة تقييمية مرة كل سنة عدا السنة التي تعقد فيها الجلسة العامة الانتخابية.

الفصل 21 : تتخذ القرارات في الجلسة العامة العادية برفع الأيدي بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين و في صورة التساوي يرجح صوت الرئيس، إلا أن انتخاب أعضاء الهيئة المديرية يتم وجوبا بالاقتراع السري من قبل الأعضاء المنخرطين.

الفصل 22 : يمكن أن تعقد جلسة عامة خارقة للعادة في أي وقت يطلب من الهيئة المديرية أو بطلب كتابي موجه إلى الهيئة المديرية من قبل ثلثي (2/3) الأعضاء المنخرطين يعرض المداولة في المسائل التالية :

الفصل 10 : يجب على كل عضو بالجمعية :

- 1- تسديد معلوم الخراطة السنوي المحدد بخمسة دنانير
- 2- الخضوع للنظام الأساسي و للتراتب الداخلي للجمعية.

الفصل 11 : يتمتع عضو الجمعية بالحقوق التالية:

- 1- المشاركة في أعمال الجلسة العامة والإطلاع على جدول الأعمال و الاستدعاء للجلسة العامة في الأحوال و ممارسة حق التصويت.
- 2- تقديم الاقتراحات المتعلقة بالنقاط موضوع جدول أعمال الجلسة العامة .
- 3- ممارسة بقية الحقوق المترتبة عن النظام الأساسي أو النظام الداخلي للجمعية.

العنوان الثالث : هياكل الجمعية

الفصل 12 : تضم الجمعية الهياكل التالية :

- الجلسة العامة.
- الهيئة المدبرة .
- اللجان

الباب الأول: الجلسة العامة

الفصل 13: تعقد الجمعية جلسات عامة عادية و جلسات عامة خارقة للعادة و جلسات عامة انتخابية استثنائية.

الفصل 14 : تضم الجلسة العامة الأعضاء المنخرطين بالجمعية . ويضبط النظام الداخلي للجمعية طريقة وإجراءات الانخراط بالجمعية .

بدعى الأعضاء الشرفيون لأشغال الجلسة العامة بصفة ملاحظين وليس لهم حق التصويت.²

الفصل 15 : تلتأم الجلسة العامة العادية بدعوة من رئيس الجمعية توجه إلى الأعضاء المنخرطين قبل ثلاثين يوما على الأقل من تاريخ انعقادها وتشر بواسطة الصحافة ، وتتضمن الدعوة وجوبا جدول الأعمال.

الفصل 16 : تتولى الجلسة العامة العادية تحديد السياسة العامة للجمعية وتوجيهها ومراقبتها كما تتولى تصادق على مشاريع النظام الداخلي للجمعية وترتيبها العامة ، وتنقسم إلى جلسة عامة انتخابية و جلسة عامة تقييمية.

النظام الأساسي
العنوان الأول : أعضاؤه العامة

المادة الأولى : الجمعية الرياضية

جمعية راسخ للرياضة والتنمية الرياضية والفنون الدفاعية

A.R.K.K.A.M

هي هيكل رياضي خاص منخرط بالجامعات الوطنية وهي تخضع في أهدافها وتكوينها وتسييرها لأحكام التشريع الجاري به العمل المنظم للجمعيات وللقانون الأساسي عدد 11 لسنة 1995 المؤرخ في 6 فيفري 1995 المتعلق بالمهاكل الرياضية وجميع النصوص التي تلحقه أو تلتها وخاصة المرسوم عدد 66 لسنة 2011 المؤرخ في 14 جويلية 2011 وللقانون عدد 104 لسنة 1994 المؤرخ في 3 أوت 1994 المتعلق بتنظيم وتطوير التربية البدنية والأنشطة الرياضية ولأحكام كل من النظام الأساسي والنظام الداخلي للجامعة.

المادة 2 : تهدف الجمعية إلى تكوين وتأطير الشباب وتشجيعه وتنمية قدراته البدنية والفنية والروحي به إلى أرفع المستويات الرياضية والأخلاقية. كما تشترك وتخرط في مختلف المنافسات الرياضية الخاضعة لإشراف الجامعات الرياضية الوطنية والدولية .

المادة 3 : تخضع الجمعية الرياضية في تكوينها ونشاطها إلى كافة الأحكام المحددة بالتشريع الجاري به العمل المتعلق بالجمعيات.

المادة 4 : تشغل الجمعية في قضاء رياضي مطابق للمقاييس الفنية الوطنية أو الدولية المنصوص عليها بالترتيب المعتمدة من قبل المهاكل الرياضية الدولية والوطنية. ويستجيب لشروط الصحة والسلامة وتعمل على توفير المرافق والتجهيزات الضرورية المزمع وضعها على دمة الشباب لممارسة النشاط الرياضي.

المادة 5 : مقر الجمعية. 03 نهج الجلولي رانس 2040

ويمكن منحقر قرار صادر عن الهيئة الإدارية نقلة للمقر إلى أي عنوان آخر، على أن يتم إعلام السلطة المعنية¹ بهذا التغيير.

المادة 6 : مدة الجمعية غير محدودة.

العنوان الثاني : العضوية

المادة 7 : تضم الجمعية أعضاء عاملين وأعضاء شرفيين.

المادة 8 : الأعضاء العاملون هم الأعضاء المنخرطون الذين لهم حق التصويت في جلساتها العامة.

المادة 9 : يمكن أن تسند صفة عضو شرفي لكل من قدم خدمات أو مساعدات مالية أو معنوية للجمعية. وتحويل العضوية الشرفية لأصحابها حضور جلسات الجمعية وله صفة إستشارية دون أن يكون له حق التصويت.

يقصد بالسلط المعنية السلطة المختصة بالإشراف على عمل الجمعيات المحددة بالتشريع المنظم للجمعيات إضافة إلى السلطة الرياضية ممثلة في الوزارة المكلفة بالرياضة والجامعة الرياضية المختصة.